ن+ناول أو لا طرق ال ('اء و (2) و استخدامها وثان؛ أولاً: طرق ال ('اء) المادتان ٤١ و ٤٢) و (2) و استخدامها) البند الأول من الفصل الثالث (المادة ٤١: طرق ال ('اء) ii. W يمكن للجهة الشارعة ان تقوم ال ('اء) بواسطة: وفق Id لأحكام المادة ٤٢ و البند الثالث من Zda الفصل، ihdh المناقصة ع n مرحلت op وفقاً لأحكام المواد ٤٢ و ٤٣ و البند الثالث من Zda الفصل، طلب عروض الأسعار وفقاً لأحكام المواد ٤٢ و ٤٤ و البند الرابع من Zda الفصل، طلب الاقايحات للخدمات الاس+شارعة وفقاً لأحكام المواد ٤٢ و ٤٥ و البند الخامس من Zda الفصل، hd (ال'اء الفاتورة وفقاً لأحكام المواد ٤٢ و ٤٧ و البند السادس من Zda الفصل. ٢. ما W يمكن للجهة الشارعة أن تقوم بآجراءات اتفاق إيطاري وفق Id لأحكام البند الثامن من Zda الفصل. ١. W جري ال ('اء العام `صورة أساس؛، غ up أنه W جوز āh الحالات المنصوص عليها āh المواد ٤٣ المادة ٤٢: القواعد العامة ال C٧ تطبق ع n اخت؛ ار ط[أ]قة ال ('اء) i فالمناقصة i القاعدة العامة ولا (2) و لإجرائها، ٢. āh حال تع ذر اعتماد المناقصة العموم؛ ار ط[أ]قة أخرى، ع n الجهة الشارعة السو iه إ ز[ا]دة آئة أن تص ير قرارا i[أ]حاً و معللاً يتم إدراجه h iāihv ن الأسأب و الظروف ال C٧ اس+ندت إليها ā ت TMu ار استخدام تلك الط[أ]قة. التنافس إه أقة حد ممكن. h (op. الحالة ā نا الفصل ز وفقاً للبند الثالث من op مرحلت n جوز للجهة الشارعة أن تقوم ال'اء بواسطة المناقصة ع W. التاليت op:١٧ من Zda القانون، وذلك نظراً لطبعته المعقدة. W عود لها ā زده الحالة إجراء مناقشات مع العارض op بهدف؛ ب. عندما تكون الجهة الشارعة قد أجرت مناقصة عموم؛ و أ ترى أن الدخول āh إجراءات مناقصة عموم؛ أو استخدام إحدى طرق ال'اء المندرجة ā إطار الفصل الثالث من Zda القانون، لا hhhh مقبول. n. لتهيئة ال ('اء العام لاستخدام المناقصة ع الموافقة المس n الجهة الشارعة أن تحصل ع n جميع الأحوال، ع h). āh مرحلت op. ع زينة ال'اء العام أن تادي رأياً طلب الموافقة المرسل من الجهة الشارعة خلال زغ ١٥ زغ خمسة ع d يوماً، المادة ٤٤: (2) و استخدامها طلب عروض الأسعار) السقف معدل المرسوم رقم ١٤٠٦٣ تاريخ ٣-١٠-٢٠٢٤ (W جوز للجهة الشارعة أن تقوم ال ('اء) بواسطة طلب عروض الأسعار، ووفق Id للبند الرابع من Zda الفصل إذا انت الق؛مة المق ذرة لم ('وع ال ('اء) لا تتجاوز سقف Id مال؛ Id مح دد Id خمسة مل؛ة. W ع دل ذأ السقف الما è بنا ع n توص؛ة من زينة ال ('اء) العام و بموجب مرسوم ي تخذ āh مجلس الوزراء بناء ع n اق uv رئأسه، ع n ألا يؤدي التعديل è مخالفة أذاف زده أ المادة و المأدى ال C٧ كرسها Zda القانون. المادة ٤٥: (2) و استخدامها طلب الاقايحات للخدمات الاس+شارعة 0:iii:س؛؛ التدرج و التدقيق و مشارع ال TMu مجة المعلومات؛ة و سوازا من الأعمال الإس+شارعة المختصة؛ة من الاق uv احات ع n نحو من فصل ح؛ ث لا تدرسها إلا عد الانتهاء منة و الوظ؛ W جب ذكر لجنة التل[و]م نأحة س؛ ما و أنها مستقلة āh ل اعمالها و قراراتها عن الجهة الشارعة) (فقرة ١ من المادة ١٠٠). و Zده المادة خال؛ة من أي تب[و]ب رغم تعدد فقراتها. أي حالة؟؟؟ W جب حذف زده العأارة و النص ع n انه عند iv استخدام ط[أ]قة طلب الاقايحات للخدمات الاس+شارعة. W جوز للجهة الشارعة أن تقوم ال ('اء) بواسطة اتفاق رضا āh، gz الظروف الاس+ثنائ؛ ١. عند عدم تو فرموض ع ال ('اء) إلا عند مو رد أو مقاول واحد، ٢. āh حالات الطوارئ و الإغائة من ج راء و ق ع حدث ار g و غ up م ت و قع، W خ ص موض ع ال ('اء)، أخرى أسل ١2 عمل؛ا لمواجهة زده الحالات؛ة إن رئأس زينة ال ('اء) العام، بناء ع n قانون ال ('اء) العام رقم ٢٤٤ تاريخ ١٩ زغ ٧٢٠٢١ و تعدد W لاتته، س؛ ما المواد ١٤، ٤٢، ٤٦ (فقرة ٢)، ٧٧ و ٨٨ منه، v) و hh و النظر è الظروف الإس+ثنائ؛ ii و 2 الإس+ناد è المادة ٤٦ (فقرة ٢) (من قانون ال ('اء) العام ال C٧ أجازت اس+ثنائ؛؛ ا ال ('اء) بواسطة إتفاق رضا āh " حالات الطوارئ و الإغائة من ج راء و ق ع حدث ار g و غ up متوقع ون؛ i؛ i؛ ii و 2 الإس+ناد è المادة ١٤ (فقرة ١). h i ن ع أن W كون القرار م TMu راً و خاضعاً للرقابة و وفقاً للقوان op المرعة؛ة و الملح و منها ع n س؛؛ ل المثال لا الح) (الأدوة و المستلزمات الطب؛ و (2) ال'اء المواد الغذائ؛ ارات، ترم؛ ث لا W يمكن تأمينها اعتماد الطرق العادوة التنافس؛ و/وعلان الن؛+؛ د. h ث لا W كون ممكناً تأم ophi (الحاجات الأساس؛ة و الملح؛ة صورة فعالة اعتماد ط[أ]قة 2 ال'اء أخرى و ضمن حدود تأم op زده الحاجات ال O و رة. 1: إن المادة ٦٢ من قانون ال ('اء) العام المتعلقة بموجب ال (المسبق لمدة ع (ة أو W ام لا تطبق āh زده الحالة سن داً للفقرة hv) hz عينه، ع n امل مسؤوليتها W يمكن إجراء ال ('اء) لمرات متعددة و ان ش؛ل ذلك iii اعترارات المصلحة العامة و استمراررة المرفق العام ضمن الحدود المنصوص عليها ā المادة ١٤ من قانون ال ('اء) العام. ة. مجتمعة: أ. ب. ج. ٣. د. المواصفات و التوافق أو التماثل مع السلع أو المعدات أو التكنولوجيا؛ ا أو الخدمات أو الأشغال الموجودة؛ h عدم تأدوة الإضافات إه تاد W ل زدف العقد الأسأ fli أو قلب اقتصاد W اته أو تاب م أدا المنافسة؛؛ شك؛ة أثناء التعاقد الأسأ fli. و ذلك وفق Id لقرار ي تخذ āh مجلس الوزراء بناء ع n اق uv احوال الوزار المختص الذي W ح دد الصفة ال [ة] لل ('اء) v، h، i، ii، ش؛ل فيها Zda التعاقد منافسة غ up متافئة للقطاع الخاص.

(نص ملو القانون ٣٠٩ [تاريخ ١٩٤٤/٢٣/٢٠] راعا: W عمل بهذه المذكرة فور > ازا ع الموقع الال uou لهيئة الاء العام و fi sar) الفاعول لح op صدور مذكرة مخالفة .ات والمرافز الطبقة والمخت (TMu ات) فقرة مضافة القانون رقم ٣٠٩ ١٩٤٤/٢٣/٢٠ (ش.ع.ز. ٢٠٢٤) تاريخ ١٠-٠٩-٢٠٢٤ حول مهل إرسال المعاملات إه زينة ال (اء العام و uöhورة التقيد; أحفام المادت op (٤٦ و ٦٢ من القانون عند اجراء اتفاق; d) بناء ع قانون الاء العام رقم ٢٠٢١/٢٤٤ الناقد اعآارا من تاريخ ٢٩/٧/٢٠٢٢ وتعدWلاته، س; و ١١٢ منه، و2 ما أن المادة (١١) من قانون ال (اء العام قد ألزمت جهات التعاقد تحWد احت; التزامنا مع إعداد نفقاتها العامة ما يتوافق مع الاعتمادات المطل2ة ā مشارع موازاتها، وتضم op زه الخطط معلومات iāh) ورسال الخطط المكتملة إه زينة و2 ما أنه تب op لدى التدقيق لهيئة الاء العام ما ni W :ة . oih أن عض جهات التعاقد تتأخر āh تحض up وثائق عمل; ii اتفاق; h) أن العدWد من الاتفاق; ة ت TMu م خارج إطار الحالات الست المحددة ā المادة (٤٦) من قانون الاء العام • ان العدWد من الاتفاق; ة ال v C تخضع لموجب ال h (مع ف uv ة تجم; د ت TMu م دون > (زا مسأقا خلافا لأحفام hvhvi) (المادة ٦٢) من قانون الاء العام، د المنصوص عليها ā زه المادة، كذلك دون الال uam مضمون مذكرة زينة ال (اء العام رقم ٢/٢ ش ع ز ٢٠٢٣ تاريخ ٢٠/٢٤/٢٠ āh ما Wi خص زه الاتفاق; ات. • أن العدWد من جهات التعاقد لا تلأم موجب إرسال الخطط السن2ة لزا وفق الأصول المنصوص عليها ā المادة وان ال h (ā ذات اليوم تحول دونه و2 ما أن القاعدة العامة ال v C كرسها الم (ع āh المادة ٤٢) من قانون ال (اء العام آ اجراء عمل; ات ال (اء طلق) المناقصة المفتوحة. و2 ما ان إجازة الم (ع التعاقد بواسطة الاتفاق الرضا gz محصورة الحالات الست الاس+ثنائية; المنصوص عليها ā المادة (٤٦) من v ii) وال v C وعود تقدير توفر 2 وطها الموضوع; i) vh ع ان تحتفظ زينة الاء العام fامل حقوقها ā ضوء عمل; ii) ع زه الاتفاق; ات عملا أحفام المادة (٧٦) من زذا القانون. Id من خارج الأحفام والقواعد المحددة āh قانون ال (اء العام إه حالة عامة hviii ط وتحض up ولتأم op حسن س up العمل لدى الجهات الخاضعة لأحفام قانون الاء العام، وعملا القواعد والأحفام المنصوص عليها ā زذا القانون يؤكد ع ن ma ni W :إرسال المعاملات الخاضعة للموافقة المسأقة) معاي up التأزل المسبق - المناقصة ع n مرحلت op (أو إداء الرأي) اتفاق الإطار (hh) i(ق ال شه) n ع الأقل من إطلاق عمل; ة الاء أو البيع، ع n أن تؤخذ زه المهل ع op الاعآار عند تحض up الخطة السن2ة من ق ال جهة التعاقد.

WEi كون الإم انا داء الرؤيا وناجز الإجراء ات العائدة لها ق ال انتهاء مدة نفاذ العقود. م ع ال ت أ; د ع n ان h ال ت أخ u p والازم ال وال م ا ط لة و ا ر س ال ال م ع ا م ل ا ت ا ه ز ي ئة ال (اء ال ع ا م ق ا ل م دة ق ص u p م ن ا ن ت ا ه ا ل ع ق و د ز و س E ب وأساس قانونو لمساءلة الجهات المتعاقدة لا لت TMu ر لجوئها المف رط ه الاتفاق; ات الرضائ; hv i. ٤ > (ال اتفاق; د وفقا لأحفام المادة ٦٢) من قانون ال (اء العام ومذكرة زينة ال (اء العام رقم ٥/٢ ش ع ز ٢٠٢٣ تاريخ ٢٠/٢٣/٢٠، اعآار ال h (اجراء جوزي يتصل م ا دأ قانو gh يتعلق الانتظام العام، ه. التقيد مذكرة زينة ال (اء العام رقم ١/٥ ش.ع.ز ٢٠٢٤ تاريخ ١٧ انون الثا gh ٢٠٢٤ المتعلقة موجب > (ال الخطط سندا iihvzhz المادة الثانية; وجوب تضم op قرار تعل; i) iii) المفصل لأسباب التمدWد وعند الاقتضاء أسباب عدم انجاز عمل; المادة الثالثة :ارسال الاعلانات ع ال TMu د الال u و gh لهيئة ق ال يوأ عمل ع n الأقل من الموعد المحدد لل h (، وذلك النظر iih و كثافة حجم الاعلانات الواردة من مختلف الجهات المتعاقدة، وحرصا ع n انتظام العمل وصحة اح+ساب المهل. المادة الرابعة :ت h (زه المذكرة ع n الموقع الال u و gh لهيئة ال (اء العام و) عمل بها فور > (زا. المادة ٤٧: 2) و ط ال (اء الفاتورة) السقف معدل المرسوم رقم ١٤٠٦٣ تاريخ ٠٣-١٠-٢٠٢٤ (W جوز للجهة الشارة أن تقوم ال (اء الفاتورة) وفق Id للبند السادس من زذا الفصل، ما ف; ه الخدمات الاس+شار، لا تتجاوز سقف Id مال; Id مح دد Id ب ١، ا ر ل up لبنان; ة. W ع دل زذا السقف الما e بنا ع ن توص; ة من زينة ال (اء العام و2 موجب مرسوم ي تُخذ āh مجلس الوزراء بناء ع ن اق uv اح رئأسه، زه المادة والم ادى ال v كرسها زذا القانون. ه الخدمات الاس+شار) لأنها āh ع up موقعها ولان لا حاجة اليها. iii المادة ٤٨ : 2) و ط استخدام إجراءات الاتفاق الإطار ي دذا الفصل ام البند الثامن من إجراءات اتفاق إطاري، وفقا لأح همكن للجهة الشارة أن تلجأ إ W. الثالث op :ب- عندما ت ت شأ الحاجة إه موض ع ال (اء، ح فم طب; عته، ح فم طب; عته، ح فم طب; عته. تُع قد اتفاقات الإطار āh حالات ال (اء المركزي للسلع والخدمات والأشغال E س; ة من زينة الاء العام، وذلك ووفقا لأحفام الفقرة الثانية; من المادة ٣ من زذا ع n الجهة الشارة لإلاغ زينة ال (اء العام ب h ي تها استخدام الاتفاق الإطار ي ق ال ز. ع (ة آ لا W حق للجهة الشارة استخدام اتفاقات الإطار لمنع التنافس أو الحد منه. لا حاجة لمرسوم ي تُخذ āh مجلس الوزراء لهذه الغاWد بناء ع ن توص; ة من زينة ال (اء العام، ل Wمكن ان

صدر ذلك قرار ivi أثناء فة معينة من الزمن. ب إجراء اتفاق اطاري. ٣. تُدرج الجهة الشارة ah السجل المنصوص
عل؛ ان Id الأسأب والظروف ال Cv اس+ندت iih إليها ā ت TMu ر للجوء إه إجراءات الاتفاق الإطاري ون ع الاتفاق
الإطاري الذي اختارته. صدور إعلان للعموم وفق Id لأحام المادة ١٢ من زدا القانون، اس+ثناء عمل؛ لمسبق مقت oh المادة
١٩ من زدا القانون. ب- ملخص Id لأزم الأحام وال (وط المطل 2° ah عقد ال (اء، شمل طب؛ عة وم؛ عة السلع ال مراد تور) دزا
وم ان Yسل؛ ذزا، ه تور؛ د السلع أو إنجاز الأشغال أو تقديم الخدمات؛ ج- الأساس ال معتد لإجراء المناقصة؛ د- ملخصا
للمعاي up والإجراءات ال Cv يستخدم للتأيد من مؤلات العارض W، op، جب ع n العارض op أن W قدموزا لإثبات مؤلاتهم، ما
يتوافق مع المادة ٧ من زدا القانون؛ المادة ٤٩: الدعوة إه المناقصة العموم؛ تتض من الدعوة إه تقديم العروض المعلومات
التال؛ أ- إسم الجهة الشارة وعنوانها؛ ه- ق؛ و- الم ان وك؛ ف؛ عة الحصول ع n ملفات التل) م؛ ز- م ان وزمان الاطلاع ع n
ملفات التل) م؛ ه؛ لة الدفع والعملة ال Cv دفع بها، ال Cv تقرر الجهة الشارة إدارجها ā الإعلان. iii المادة ٥١: توف up دفاتر ال
(وط) (أو ملفات التل) م(ivv ك- أصول تقديم العروض وم ان ومهلة تقديمها الساعة واليوم والشهر والسنة؛ توفر الجهة
الشارة دف ال (وط أو ملف التل) م للعارض op ع n موقعها ال (gou إن وجد، hv) ih ام ب إجراءات تأز؛ لمسبق، توفر الجهة
الشارة مجموعة من و(جب أن يوازي الادل الذي Wمكن للجهة الشارة أن تتقاضاه مقال ملفات التل) م تلفة توف up تلك
الملفات للعارض op. وفقا لأحام المادة ٧ من زدا القانون، v AAi ثان؛ المادة ٥٢: محت) ات دفاتر ال (وط) (أو ملفات
التل) م(تض من دفاتر ال (وط المعلومات التال؛ أ- التعل؛ د- وصف Id مفس لا لموض ع ال (اء، والخدمات ال مراد
تقديمها، ذ الأشغال أو تقديم الخدمات، ه، ah حال وجوده؛ v) i) إن وجدت؛ و- ā حال السماح بدائل لخصائص موض ع ال (اء
أو لأحام وال (وط أو لمطلبات أخرى مبلنة ā ملفات التل) م، ب؛ انا بهذا الشأن ووصفا للطلقة ال Cv تجري فيها تقي؛ م
العروض ال ادW لة؛ ز- ā حال السماح للعارض op بتقديم عروض AE شأن مجموعة فحسب من موض ع ال (اء، م- وس؛ لة
الاس؛ +vi أو المجموعات ال Cv W جوز تقديم عروض AE شأنها؛ غ up تلفة موض ع ال (اء ذاته أن شمل مثلا ما Wمكن تطب؛ v
وفقا للمادة ٤ من زدا القانون؛ h) من زدا القانون، وأي (2) وطمن زدا القب؛ ذلك ضمانات مثل ال (فالات المتعلقة ال؛ ل- ك؛ وفق Id
لأحام المادة ٢٠ من زدا القانون؛ hv: hhh- المدة ال Cv تكون فيها العروض صالحة وفقا للمادة ٢٢ من زدا القانون؛ س- ك؛ ف؛ عة
فتاح العروض وم ان فتحها وتارخه الساعة واليوم والشهر والسنة، وفق Id للمادة ٥٤ من زدا القانون؛ ص- أحام مرجع؛ مه
التطب؛ ق؛ عة، وسائر القوان op والمراس؛ ما فيها تلك ال Cv تطبق ع ال (اء الذي يتضمن معلومات 2)؛ ih) v) ق- إسم واحد أو
أU) من موظف الجهة الشارة أو مستخدميها Wكون مسؤولا عن الاتصال م2) العارض op و2) تli) fi) (اتصالات م2) منهم
ف؛ ما يتعلق ب إجراءات ال (اء وكذلك ال+سم؛ عة الوظ؛ وعنوانه؛ h) الشارة من قرارات أو تداب up يزعم أنها لا تمثل لأحام زدا
القانون، مع معلومات عن مدة فة التجم؛ المطابقة، و ah حال عدم تطبيق أي ف uv عة تجم؛ د، ب؛ ش- أي إجراءات ش؛ ل؛ فاؤزا
م Cv ال العرض المقدم الفائز ل ii Wصبح عقد ال (اء نافذ المفعول، مقت) المادة ٢٤ من زدا القانون؛ ت- أي (2) وط إضافة
تق رر؛ الجهة الشارة، ما يتوافق مع زدا القانون ومراس؛ مه التطب؛ ق؛ عة، المادة ٥٣: تقديم العروض. ١. تق دم العروض وفق ما
تنص عل؛ ٢ dh hd d. Wقدم العرض خط؛ ا وموقعا عل؛ ه ā غلاف مختوم. م العروض؛ ه ملفات التل) م. ٥. لا Wف تح أي
عرض ت+س آلمه الجهة الشارة عد الموعد النها gz لتقديم العروض، ال Wعاد مختوم Id إه العارض الذي ق دم. المادة
٥٤: فتح العروض. ١. تف تح العروض لجنة التل) م المنصوص عليها ah المادة ١٠٠ من زدا القانون، وذلك ah جلسة علن؛ عة
حضور الأشخاص iih dihh لهم ā ملف التل) م، dh) ٢.

W حقل جميعا لعارض op المشارك op عمل؛ عة ال (اء أو لممثليهما المفوض op وفقا للأصول؛ ق ال زينة ال (اء العام حضور جلسة فتح
العروض. من زدا القانون. المادة ٥٥: تقي؛ م العروض ع n نحو منفصل ح؛ Wجب ذكر لجنة التل) م ناحة س؛ ٤. Y) س جل وقائع
فتح العروض خط؛ ah Id مح oh يوقع عل؛ ه ريس وأعضاء لجنة التل) م، عليها المشاركون من ممث ni الجهة الشارة وزينة
ال (اء العام، والعارض op وممثليهم ع n أن ش؛ ل ذلك إثباتا ع n حضور. انتهاء مهلة تقديم العروض. ع n أن تل حظ ذلك ah
ملف التل) م. ٢. i. رن Id لأحام الفقرة ٣) (من زده المادة، أفة مع ينة، Wجوز للجهة iihd) الشارة الطلب خط؛ عة واح u م ادى
الشفاف؛ والمساواة ā المعاملة hhh) h- إذا ان العارض غ up مؤزل النظر 2) ووط التأز؛ ق Id لأحام المادة ٧ من زدا
القانون؛ ب- إذا ان العرض غ up مستج؛ hh) ترفض الجهة الشارة العرض؛ ولا Wجب ذكر لجنة التل) م ناحة س؛ ار أو
إجراء لم يرد ah زده الملفات. أ- العرض الأو سعرا، عندما Wكون السعر زو المع؛ د لإرساء التل) م؛ م المح دة ah وثائق

التلّو]م وفق Id للمادة ١٨ من زذا القانون، عندما تكون زناك معاي up مال؛ة ومعاي up أخرى غ up السعر.م العروض ضمن مهلة معقولة تتلاءم مع مهلة صلاح؛عة ال (اء،هّdh) مح lo ذلك `درج ā س جل إجراءات ال'اء المنصوص عل؛ما وأنها مستقلة ل اعمالها وقراراتها عن الجهة الشار[ة)فقرة ١ من المادة ١٠٠. (hd hh:op التاليت إحدى الحالات ā العرض فائزا uTM عتW .